وثيقة غرفة دورة الاعتدال للاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر

انعقدت جلسة مناقشة السياسات ضمن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر وتوصلت مجموعة العمل لبعض التوصيات المتعلقة بالسياسات الملموسة لتحسين أوضاع الأطفال المحرومين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وتقارب السياسات بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة المهمة. وقد تم تحديد التوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير البحثي تحت عنوان "تعليم الأطفال المحرومين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي: مفتاح الهروب من الفقر" وردود الدول الأعضاء عن استبيان السياسة الذي تم إرساله من قِبل مكتب تنسيق للكومسيك.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تعزيز فرص وصول الأطفال الأقل حظًا والفقراء إلى التعليم من خلال إلغاء/تقليل الرسوم المدرسية وتطوير برامج الحوالات النقدية المشروطة وبرامج التغذية المدرسية

<u>الأساس المنطقي:</u>

إن الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة يكونون أكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدرسة مقارنة بالأطفال الذين يعيشون في أسر أكثر ثراءً. ويرتبط غياب التعليم السليم ارتباطًا وثيقًا بزيادة احتمالية بقاء هؤلاء الأطفال فقراء في فترات الحياة اللاحقة. وبالتالي، فإن إتاحة التعليم بأسعار معقولة بمثابة فرصة كبيرة لإنقاذ هؤلاء الأطفال من هذه الحلقة المفرغة. وكمثال جيد، أُعتمد إلغاء الرسوم المدرسية في عدد من البلدان في العقود الأخيرة، مما أدى إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس.

تثبت برامج الحوالات النقدية المشروطة أيضًا أنها أداة فعالة للسياسة العامة لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس؛ فهي توفر الدعم المالي مباشرة للأسر أو الأمهات أو الأطفال من أجل تحقيق هذا الهدف المحدد. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها لدى الأسر الوسائل المالية والتحفيز اللازمان، فإن توفير حوالات مالية بشرط مواصلة الأطفال الذهاب إلى المدرسة يخلق حافزًا قويًا على الالتحاق بالمدارس.

ومن ناحية أخرى، تفي برامج التغذية المدرسية بتحقيق غرضين هامين. أولاً، تشجع الأسر على إرسال أطفالها إلى المدرسة. حتى الآباء والأمهات قد لا يركزون بشكل كبير على التعليم في حد ذاته، وبالتالي فهم ليس لديهم دوافع جيدة لإرسال أبنائهم إلى المدرسة، ولكنهم يهتمون بتغذيتهم. ثانيًا، يؤدي تحسين التغذية إلى تحسين تركيز الطلاب في الفصول الدراسية؛ مما يعمل على تحسين التحصيل العلمي.

ولذلك، فإن جعل المدارس مجانية وتوفير الحوالات النقدية المشروطة وبرامج التغذية المدرسية للأطفال الأقل حظًا يمكن أن يعزز الالتحاق بالمدارس واستمرارية التعليم.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تمكين وصول الأطفال في المناطق الريفية والنائية من خلال إنشاء مدارس جديدة أو توفير وسائل النقل المجانية للأطفال الذين يعيشون في هذه المناطق

<u>الأساس المنطقي:</u>

إن المناطق الريفية والأحياء الفقيرة الحضرية تزيد احتمالية افتقارها إلى وجود عدد كاف من المدارس. وعلاوة على ذلك، فإن مواقع المدارس المنتشرة في المناطق الريفية تستلزم السفر لمسافات كبيرة للذهاب إليها. كما تفتقر المدارس في المناطق الريفية أو المناطق الأقل حظًا إلى وجود العدد اللازم من المعلمين المدربين وكميات كافية من المواد التعليمية.

ومن هنا، كان من المهم إنشاء مدارس جديدة أو تعديل المباني القائمة وتحويلها إلى مدارس، فضلاً عن توفير وسائل نقل مجانية ومصروف للأطفال لتمكينهم من الوصول إلى المدارس الأقرب إليهم وتحفيز والديهم على إرسالهم إلى المدرسة. كما أن جعل المناطق الريفية والنائية جذابة للمعلمين من خلال منحهم حوافز يمثل خيارًا آخر في السياسة. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين نوعية التعليم عن طريق توظيف عدد كاف من المدرسين المدربين تدريبًا جيدًا والمحفزين، ورفع مستوى الموارد المدرسية يعد كلاهما أمرين ضروريين.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تعزيز فرص الوصول إلى التعليم الشامل للأطفال بما في ذلك ذوي الإعاقة من خلال صياغة إطار عمل سياسي وقانوني إلزامي بالإضافة إلى توفير الدعم لهم في البيئة المدرسية

<u>الأساس المنطقي:</u>

يكون الأطفال من ذوي الإعاقة أكثر عرضة للتهميش والتمييز في جميع جوانب الحياة تقريبًا، ولا سيما في التعليم والعمالة. كما تزيد احتمالية عدم التحاق الأطفال من ذوي الإعاقات بالمدرسة.

ولهذا السبب، ينبغي تعزيز التعليم الشامل من خلال اتخاذ خطوات واضحة ينبغي اتباعها في الخطط والتشريعات الوطنية. وبعد ذلك، ينبغي ضمان تحقيق هذه الأهداف عمليًا عن طريق تطوير الهياكل الأساسية لاستيعاب الأطفال من ذوي الإعاقة. ويحتاج المعلمون أيضًا إلى التدريب على زيادة الوعي بالإعاقات المحيطة بهم. يجب زيادة السياسات المبتكرة التي كانت تستخدم سابقًا في بعض دول منظمة التعاون الإسلامي، مثل إرسال المعلمين إلى الطلاب من ذوي الإعاقة أو البدء في إطلاق برامج مهنية مناسبة للطلاب ذوي الإعاقة.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: وضع أولويات المساواة والعدالة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم

<u>الأساس المنطقي:</u>

وبينما تقلصت الفوارق بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم على الصعيد العالمي، لا تزال الفتيات أكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدارس. في جميع أنحاء العالم، توجد نسبة 8.1 في المئة من الأولاد في سن المدرسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدرسة مقارنة بنسبة 9.7 في المئة من الفتيات.

إن تحسين تعليم المرأة له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ونتائج العمالة، فضلاً عن آثاره الإيجابية على المجتمع بوجه عام. ويسهم تعليم الإناث في تهيئة بيئة منزلية أفضل لتنمية الطفل. وتميل النساء الأكثر تعليمًا إلى اتباع نظام غذائي أفضل يضمن أيضًا تغذية الأطفال جيدًا. كما أنه من المرجح أن يحصل أطفال الأمهات المتعلمات بشكل أفضل على مستويات أعلى في التعليم.

ولذلك، ينبغي وضع المساواة بين الجنسين في مجال التعليم كأولوية في الإستراتيجيات والخطط الوطنية، وينبغي استهداف الفتيات على وجه التحديد في برامج التعليم.

التوصية الخامسة المتعلقة بالسياسات: حشد وتعزيز مزيد من الموارد المالية والموارد البشرية لتحسين جودة التعليم

<u>الأساس المنطقي:</u>

إن الحصول على تعليم ذي نوعية جيدة هو أمر مهم في تحقيق أهداف الحياة في وقت لاحق والوصول إلى إمكانات كاملة. ويرتبط الإنفاق على التعليم ارتباطًا إيجابيًا بنتائج التعلم. ويعد توفير التمويل الكافي للنظام التعليمي أمرًا مهمًا لتزويد الأطفال بالبيئة والمواد التعليمية اللازمين. كما أن عدم قدرة المدارس على توفير بيئة جيدة للأطفال يمكن أن يؤثر سلبًا على احتياجات الأسر.

إن التعليم لا يعد أولوية في ميزانيات العديد من البلدان الأعضاء. ويمثل كل من نقص المعلمين ومستويات تعليم المعلمين وغيابهم عن الفصول الدراسية بعض التحديات الملحوظة في منظمة التعاون الإسلامي خاصة في المناطق الريفية والنائية. إن أكثر من نصف دول منظمة التعاون الإسلامي تنفق أقل من 15 في المئة من ميزانيتها على التعليم. ومن ناحية أخرى، فإن تخصيص المزيد من الموارد المالية وحده لا يضمن التطور السريع في الجودة، الأمر الذي يتطلب استثمارات جادة في رأس المال البشري من خلال وضع برامج محددة. وبالتالي، يمكن زيادة حصة الإنفاق على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي تدريجيًا إلى أقصى حد ممكن للتصدي للتحديات القائمة من حيث جودة التعليم والظروف المادية، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية. ويمكن للدول الأعضاء الاستفادة من موارد البنك الإسلامي للتنمية في هذا الصدد.

من المهم أيضًا توفير التدريب على المهارات الحياتية فضلاً عن التعليم التقني والمهني للطلاب الذين يعانون بعضًا من القصور؛ لأن هؤلاء الطلاب عادةً ما يكونون أكثر ميلاً إلى مواصلة التعليم والتدريب المهنيين بدلاً من المسار الأكاديمي البحت. ولذلك، يمكن للبلدان الأعضاء أن تخصص المزيد من الموارد المالية لبرامج التدريب على المهارات والتعليم المهني.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لاقتراح مشروعات كل عام. بحيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ التوصيات أعلاه المتعلقة بالسياسات، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروع الكومسيك. وقد تشمل تلك المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات البحثية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات وتوفير مواد/وثائق التدريب، وما إلى ذلك.

صناديق البنك الإسلامي للتنمية: يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من الموارد الموجودة في إطار عمل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.